مجلة مجمع اللغة العربية

الجزء الحادى والسبعون
جمادى الأولى ١٤١٣ هـ
نوفمبر ١٩٩٢ م

خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية

للدكتور كمال بشر

لكل لغة سماتها ومميزاتها الخاصة بها ، ويستوى فى ذلك أن تكون هذه الخواص صوتية أو صرفية أو نحوية أو أسلوبية أو على مستوى الألفاظ ودلالاتها . ومن البديهى أن تكون هذه السمات هى جملة الفروق بين لغة وأخرى، وأن تكون الأساس الذى ينبنى عليه تحديد اللغات والحكم على هويَّة كل واحدة منها ، وإعطاؤها اسما خاصا بها تنفرد به وينبىء عنها فى كل الحالات .

وليست العربية بدعا فى ذلك ، فلها ملامحها وظواهرها التى مازتها من غيرها اللغات ، وجعلتها لغة ذات ضوابط وحدود معينة أهلتها للتسمية المعروفة بها منذ أزمان بعيدة ، وهى اللغة العربية . وسمات عربيتنا هذه كثيرة كثرة فائقة ، هى – فى الحق – جملة القواعد والقوانين الضابطة لها ولاستعمالاتها ، ولسنا بقادرين – فى هذا المقام ونحوه – على أن نأتى بهذه القواعد والقوانين كلها أو جلِّها . ومن ثم سوف نكتفى هنا بإيراد أمثلة قليلة لشئ من هذه السمات والخواص التى تنفرد أو تكاد تنفرد بها العربية ، إما لأنهاخاصة بها ومقصورة عليها ، وإما لأنها تشيع أو توظف فيها توظيفا يجرى على وفق نظم ثابتة مطردة، تجعل هذا الشيوع وذاك التوظيف ملمحا مميزا للغة العربية . أضف إلى ذلك أن الأمثلة التى سقناها هنا محصورة فى الجانب الصوتى المميز للغتنا .

فأول ذلك أن اللغة العربية استخدمت جهاز النطق عند الإنسان خير استخدام وأعدله . فقد جاءت أصوات هذه اللغة موزعة على مدارج النطق توزيعا واسعا شاملا لكل نقاطه ومواضعه . فمن بداية هذا الجهاز – ونعنى بذلك الحنجرة – جاءت الهمزة والهاء ، ومن نهايته – وتتمثل فى الشفتين – جاءت الباء والميم .

ومن بين هاتين المدرجتين خرجت بقية الأصوات العربية مندرجة فى شبه سلسلة متصلة الحلقات ، بحيث لا يقع ازدحام فى منطقة أو مناطق ، ولا يحدث إهمال لبعضها . فهناك بعد الحنجرة ، يقع الحلق ومنه العين والحاء ، ثم اللهاة ومنها القاف ثم أقصى الحنك ومنه الغين والخاء والكاف والواو ، ثم وسطه ومنه اليـاء . وهكذا من نقطة إلى أخرى تخرج أصوات معينة ، دون تجاوز لمبدأ التدرج المنتظم الخالى من ظاهرة التجمع عند منطقة وترك أخرى دون استغلال .

نحن لا ننكر أن جهاز النطق عند الإنسان لا يختلف فى جملته أو تفصيله من أمة إلى أخرى ، أو من فرد إلى آخر، مالم يكن به عيب خلقى عند هذا أو ذاك ، إنما الفرق بين الأمم فى هذا المجال يرجع إلى طريق توظيف هذا الجهاز واستغلاله . وأسلوب هذا التوظيف وطريق هذا الاستغلال يؤديان حتما إلى فروق صوتية مميزة ، تختلف فى القلة والكثرة والصفة بحسب الأحوال . على أن التفاوت بين اللغات فى استغلال جهاز النطق لا يعنى أن لغة ما أفضل من أخرى ، إذ إن مسألة الأفضلية هذه مسألة نسبية ، إذ ربما يتدخل فيها الذوق الشخصى والنظر غير العلمى أحيانا . ولكن مما لا شك فيه أن نتائج الاختلاف فى توظيف هذا الجهاز فى النطق يؤدى – بالضرورة – إلى حصيلة من الملامح الصوتية التى تمتاز بها اللغات بعضها من بعض ، وهذا ما قصدنا إلى إثباته فى هذا المجال .

ويرتبط بهذا التوظيف لجهاز النطق فى العربية أمور أخرى تضاف إلى جملة الخواص الصوتية للغة العربية .

من ذلك مثلا أن جملة كبيرة من أصوات هذه اللغة يقع بعضها من بعض موقع التقابل أو التناظر . فهناك نلمح أن بعض الأصوات تصدر عن مخرج نطقى واحد ، ولكنها – على الرغم من اشتراكها فى هذه الدائرة – تختلف فيما بينها بسمة أو بأخرى يجعل كل واحد منها صوتا مستقلا ، له دور فى تركيب

المقطع أو الكلمة وفى دلالة هذه الكلمة ووظيفتها .

فالهمزة والهاء منطقتهما النطقية واحدة ، ولكن يختص كل واحد من الصوتين بملمح ينفرد به ، يؤهله للاستقلال والكيان الخاص ، فالهمزة وقفة انفجارية ، أو صوت شديد فى اصطلاحهم فى القديم ، والهاء احتكاكى أو رخو ، ومن ثم سار كل صوت فى طريقه يؤدى دوره فى اللغة ، فلدينا مثلا «آب» و «هاب» . افترقت الكلمتان وصار لكل منهما معنى مستقل بسبب وجود الهمزة فى الكلمة الأولى والهاء فى الثانية.

وهناك أيضا العين والحاء وهما جميعا من منطقة الحلق ، ويتفقان أيضا فى كيفية مرور الهواء عند النطق بهما ، ولكن العين صوت تتذبذب الأوتار الصوتية عند نطقه ، والحاء لا تحدث معه ذبذبة من أى نوع ، فكان الأول مجهورا والثانى مهموسا . وهذه السمة فرقت بينهما ورشحت كلا منهما للاستقلال ، بدليل أننا نقول : «عَوَر» و «حَوَر» بمعنيين مختلفين تماما ، وذلك – كما هو واضح – إنما يرجع إلى وجود العين فى الأولى والحاء فى الثانية . ومثل هذا الذى نقول ينطبق بتمامة على الذال و الثاء : فهما مما بين الأسنان واحتكاكيان ، ولكن الذال مجهور والثاء مهموس ، ومن ثم كان الفرق فى نحو : «ذاب» و «ثاب» بمعنيين مستقلين .

وهذا مثال آخر يشرح صفة التقابل هذه بين أصوات العربية : التاء والطاء مثلا صوتان يتفقان فى المخرج وفى صفته الوقف والانفجار والهمس ، ولكن عملية فسيولوجية معينة تحدث عند النطق بالطاء فتجعلها صوتا مفخما ، وهذا التفخيم له دور ووظيفة ، إذ هو الملمح الوحيد الذى يميز الطاء من التاء ، ويمنح هذه الطاء كيانا خاصا تستطيع أن تؤدى وظيفة لغوية تختلف عن تلك التى للتاء : قارن « طاب » و « ناب » : كلمتان مستقلتان بمعنيين مختلفين ، بسبب وجود الطاء المفخمة فى الكلمة الأولى والتاء المرققة فى الثانية .

ربما يوجد مايشبه هذا التناظر أو التقابل فى أصوات بعض اللغات كما يتمثل ذلك فى الصوتين الأولين من الكلمتين : box و pox فى اللغة الإنجليزية ولكن من المهم أن ندرك أن هذا التقابل لا يجرى على سنن مطرد فى تكوين الكلمات وبنيتها ، فهو إن وجد يكون ذلك فى كلمتين أو كلمات معدودات دون أن يتخذ مسارا أو اتجاها مستقرا يؤهله لأن يكون قاعدة أو ما يشبه أن يكون كذلك .

وخاصة أخرى ترتبط بأسلوب توزيع الأصوات على مدارج النطق فى العربية : تتمثل هذه الخاصة فى نظام هذا التوزيع، بحيث تجئ الأصوات المؤلفة للكلمة منسجمة متناسقة خالية من الثقل: ليس بينها تنافر يؤذى السمع أو عدم انسجام يفقدها حلاوة النغم وحسن التلقى والقبول .

ولقد أدرك علماء العربية هذه الخاصة فى لغتهم ، استطاعوا بفكرهم الثاقب ونظرهم الدقيق أن يضعوا مايشبه أن يكون قواعد صوتية لما ينبغى أن يكون عليه تأليف الكلمة من أصوات ، أخذا بنظام توزيع أصوات لغتهم على مدارج النطق ونظام التناسق والانسجام بين هذه الأصوات .

لقد قرروا أن العربية تتجنب جمع الزاى مع الظاء والسين والضاد والذال ، وجمع الجيم مع القاف والظاء والطاء والعين والصاد ، وجمع الحاء مع الهاء ووقوع الهاء قبل العين ، والحاء قبل الهاء ، إلى آخر ما قرروا فى هذا الباب على ما هو معروف للدارسين .

وقد أشار ابن جنى إلى شئ من هذا فى خصائصه ، فيقول : « أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب فى بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال . وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره . فمن ذلك مارفض استعماله لتقارب حروفه نحو : سص وصس وطت وتط وصش وشص ، لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه . وكذلك قج وجق وكق وقك وكج وجك . وكذلك حروف الحلق هى من الائتلاف

أبعد لتقارب مخارجها من معظم الحروف ، أعنى حروف الفم . وإن جُمع بين اثنين منها يقدم الأقوى على الأضعف نحو أهل وأحد وأخ وعهد ، وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما » .

وهناك بالعربية أصوات تقل أو يندر وجودها فى كثير من اللغات المعروفة لنا فى الشرق والغرب على سواء . من ذلك مثلا الهمزة المعروفة لنا فى التراث بهمزة القطع ، (١) ، كما فى الصوت الأول من نحو « أحمد » و « أعرف » و « أعلام » مثلا ، فهذه الهمزة ليس لها وجود فى كثير من اللغات الأوربية وغيرها وهى إن وجدت فى بعض صور الكلام وأساليبه ، كما فى لهجة « لندن » مثلاً ، ليست تعدل أو تتساوى مع الصوت العربى فى كل وجوهه وخصائصه : إن الموجود فى لهجة « لندن » هذه ليس همزا حقيقا ، إنما هو نوع من « التهميز » أو هو منح النطق سمة من سمات الهمزة ، وليست له قيمة الهمزة العربية من حيث كونه عنصرا فى تكوين الكلمة ودلالتها ، إن هذا الصوت «اللندنى» لا يعدو أن يكون ظاهرة نطقية بحتة ، وليس وحدة صوتية مميزة ، ذات وظيفة فى التفريق بين المعانى أو تحديد القيم الصرفية والنحوية للكلمة . وعلى العكس من ذلك كله تتمتع همزتنا باستقلال وكيان صوتى ودلالى معا .

وهناك فى العربية كذلك صوت القاف الذى يندر أن تجد له نظيرا فيما نعرف من لغات ، باستثناء الساميات التى تعد العربية واحدة منها ، كما هو معروف . وإذا اضطرمن تخلو لغته منها إلى نطقها حولها إلى صوت الكاف أو ما أشبه ، حتى إنك لتسمع هذا النطق الخاطئ ذاته فى نطق غير المثقفين من العرب أنفسهم عندما يحاولون استخدام كلمة فصيحة بعينها فى كلامهم اللهجى العادى .

---

(١) الهمزة (اسمها الأصلى الألف) لها وجود فى اللغات السامية كالعبرية والآرامية والسوريانية . وهى فى العبرية تنطق محققة (وقفة حنجرية – كالعربية) إذا وقعت بعد سكون تام (كما فى ياصْاه : بمعنى خرجت) أو بعد شدة أو فى أول الكلام . ولكنها تنطق مسهلة أو مدا للحركة السابقة عليها (كما فى نحو تَواقَر toumar) بمعنى تقول أو تأمر فأصلها همزة لأنها من (أقر) . فلها وجود فى هذه اللغة ، ولكن توزيعها فى الكلام مختلف .

أما العين فهو صوت لا وجود له فى اللغات الأوربية ، وإذا حاول واحد من أصحاب هذه اللغات استخدامه انتقل إلى استخدام الهمزة بدلا منه . ومن الطريف أن نعلم آن بعض الدارسين من الغرب يرى أنه من الأنسب أن تسمى العربية «لغة العين» بدلا من قولنا «لغة الضاد» وهم فى ذلك واهمون ، لأن العين – وإن لم يوجد فى اللغات الأوربية – صوت معروف مقرر فى اللغات السامية .

ويأتى صوت «الضاد» على قمة السمات الصوتية التى تنفرد بها اللغة العربية . وذلك أن هذا الصوت – بوصفه وحدة صوتية ذات قيمة ووظيفة فى تركيب الكلمة ودلالتها – ليس له وجود على الإطلاق فى أية لغة معروفة لنا على وجه الأرض [1] . نعم ، ربما نسمع صوتا يشبهه أو يماثله فى بعض الكلمات فى لغات معينة ، كما فى نحو bud و mud فى اللغة الإنجليزية . ولكن هذا الذى نسمعه فى مثل هذه الكلمات الإنجليزية ليس ضادا أوقل : ليست له قيمة الضاد العربية . إن الذى نسمعه فى هاتين الكلمتين ، إنما هو صوت (d) الدال ، ولكنه نطق مفخما فأشبه ضادنا فى النطق ، ولكن شتان بين الصوتين فى القيمة والوظيفة . فضادنا صوت مميز للمعانى ، كما يظهر ذلك مثلا عندما نقارن بين «دل» و «ضل» فها هنا كلمتان مستقلتان ولكل منهما معنى مختلف ، وذلك بسبب وجود الدال فى الأولى والضاد فى الثانية . وليس كذلك الأمر بحال فى هذا الصوت المسموع فى اللغة الإنجليزية فى مثل ماذكرنا من أمثلة .

هذا شئ من الخواص الصوتية التى تمتاز بها العربية من غيرها من اللغات ، وهى أمثلة تتعلق بما يعرف فى الدرس الصوتى الحديث بالأصوات الصامتة أو الساكنة (Consonants) ونزيد القول إيضاحا الآن بذكر شئ من سمات

(١) نعنى بالعربية هنا العربية الشمالية والعربية الجنوبية معاً . وإذا كان هناك أثر لهذه الضاد فى اللغة الحبشية ، فإنما هو من قبيل التأثير والتأثر أو الاقتراض اللغوى ، كما فى مثل (ḍaḥay ، بمعنى الشمس والضحى) ، والمثال نفسه دليل هذا الاقتراض .

الحركات فى هذه اللغة ، وبإشارة عاجلة أخرى إلى بعض الظواهر الصوتية ذات القيمة المميزة للغتنا .

الحركات فى اللغة العربية قليلة العدد نسبيا ، فهى ثلاث حركات أساسية هى الفتحة والكسرة والضمة ، وكل منها قد تكون قصيرة أو طويلة فهى ست بهذا الوصف ، أى إن أخذت الطول والقصر فى الحسبان .

هذه الحركات القليلة العدد ظاهرة بارزة ، تستحق النظر والتأمل إذا قيست بما يناظرها فى اللغات الأخرى ، ففى اللغة الإنجليزية مثلا اثنتان وعشرون حركة ، وعلى الرغم من هذا الفارق الكبير بين اللغتين فى هذا المجال ، نجد الحركات فى العربية تقوم بوظائفها ودورها فى تشكيل الكلام وبنائه على وجه لا يقل أهمية عن نظيراتها فى اللغة الإنجليزية ، بل تفوقها وتمتاز عنها فى بعض الوجوه .

نحن لا ننكر أن هذه الحركات الست قد تتعدد صورها وأمثلتها فى النطق الفعلى للكلام ، بسبب ما يجاورها من الأصوات الصامتة ، فالفتحة مثلا قد تكون مرققة أو مفخمة أو بين بين ، كما فى نحو : دل – ضل – قل ، بهذا الترتيب ، وذلك بسبب وجود الدال فى الكلمة الأولى والضاد (المفخمة) فى الثانية والقاف (التى بين الترقيق والتفخيم) فى الثالثة ، ولكن هذه السمات الثلاث التى لحقت الفتحة فى هذه الأمثلة ذات قيمة نطقية فقط ، وليست ذات قيمة فى الدلالة أى فى التفريق بين المعانى . والفرق فى المعانى بين هذه الكلمات الثلاث إنما سببه الدال والضاد والقاف ، وليس ترقيق الفتحة أو تفخيمها أو نطقها بين الحالتين . ومن ثم يقع الخطأ فى المعنى والنطق أو اللبس فيهما إذا حدث خطأ فى نطق هذه الأصوات الثلاثة (الدال والضاد والقاف) أى بالإتيان بها على وجه مخالف لطبيعتها النطقية المقررة من ترقيق أو تفخيم أو «وسطية» .

ومعنى ذلك – كما قررنا – أن الحركات فى العربية بوصفها وحدات

مميزة للمعانى والقيم الدلالية فى اللغة العربية ست فقط ، وإن تعددت صورها النطقية الفعلية فى السياقات المختلفة . وعد هذه الحركات ستا فقط هو المأخوذ به فى النظر العلمى فى النظام الصوتى للغة العربية ، وهو المبدأ المتبع (باتفاق) عند محاولة وضع القواعد أو الضوابط الصوتية الوظيفية المميزة لهذه اللغة .

وقلة الحركات فى لغة ما حسنة من حسنات هذه اللغة فى النطق والأداء الفعلى للكلام . ذلك أن الحركات – فى عمومها – أصعب من الأصوات الأخرى وأكثرها تعرضا للتغيّر والتبدل . ومن الطبيعى أنه كلما زاد عدد الحركات كانت صعوبة النطق أقوى احتمالا وظاهرة التغير والتحول أكثر وقوعا . زد على ذلك أن كثرة الحركات تقود حتما إلى تداخلها والخلط بينها من حين إلى آخر ، الأمر الذى ينتج عنه – لا محالة – خطأ فى النطق أو خلط فيه ، يؤدى إلى الخطأ فى المعنى أو اللبس فيه ، واحتمال الوقوع فى الخطأ فى نطق هذه الحركات الكثيرة واضح كل الوضوح عندما يحاول أجنبى استخدام تلك اللغة الكثيرة حركاتها كما يبدو ذلك لنا عندما ينطق العربى اللغة الإنجليزية ، حيث يقع فى أخطاء نطقية واضحة ، كما يخلط بينها خلطا غير مقبول .

ولعل هذا الذى قررنا من القلة العددية للحركات العربية وما يتبع ذلك من ضعف احتمال تعرض هذه الحركات للتغيّر والتبدل ، يفسر لنا ذلك السر الفريد الذى تختص به عربيتنا الفصحى فى ماضيها وحاضرها . ذلك أن هذه الحركات مازالت هى هى ثابتة مستقرة بعددها وصفاتها لم يصبها تغير يذكر فى تاريخها الطويل ، وهذا بدوره ضمن بقاء اللغة العربية وساعدها على الاحتفاظ بخواصها الصوتية الأساسية على مر الزمن ، حتى إنك لا تجد فروقا صوتية ذات شأن بين حالها فى الماضى والحاضر . أما الفروق التى تلحقها فى اللهجات العربية الحديثة فى مجال الحركات فهى فروق فردية فى أساسها

ترجع إلى البيئة الجغرافية والثقافية ، وهى مع ذلك فروق يسيرة فى طبيعتها يمكن ردها كلها أو جلها إلى حركات اللغة الأم بصورة أو بأخرى ، كما يمكن حصرها وضبطها بشئ من النظر والتأمل .

وعلى الرغم من هذه القلة النسبية فى عدد حركات العربية ، فإن لهذه الحركات دورا خطيرا فى المادة اللغوية على كل المستويات . فهى – بالإضافة إلى دورها الصوتى المتمثل فى كونها لَبِنات أساسية فى البناء الصوتى للغة – تؤدى وظائف ذات أهمية فائقة على المستوى الصرفى والمعجمى والدلالى والنحوى جميعا . نستطيع أن نتبين هذا الدور وقيمته بذكر أمثلة قليلة توضح ما نقول .

من المعروف أن الكلمات العربية مادتها الأساسية تلك الأصوات المعروفة بالأصوات الصامتة أو الساكنة ، كالباء والتاء والثاء .... إلخ ، ولكن هذا الأصل يلحقه تعديل وتحويل أو تحوير وتغيير بوساطة الحركات ، فينتج لنا عن هذا الأصل مجموعة من الأوزان أو الصيغ الصرفية لكل منها قيمة معجمية دلالية مختلفة . فالأصل المتمثل فى «ع ر ض » مثلا ، يمكن أن تأتى منه بطريق التغيير فى الحركات بالكلمات التالية : عَرْض «بفتح العين وسكون الراء» ومعناه ضد الطول أو هو مصدر عرض يعرض ، وعِرْض « بكسر العين » ومعناه الحسب والشرف ، وعُرْض « بضم العين » ومعناه الجانب كما فى قولنا : ألقى به عُرْض الحائط ، أو معناه «الوسط» كما فى نحو: «فى عُرْض البحر أى فى وسطه » وهكذا نرى أن الوزن الصرفى مختلف وكذلك الحال بالنسبة للدلالة المعجمية .

وأكثر من هذا ، ليس من النادر أن نجد التبادل بين الحركات يؤدى إلى تفريق صرفى وظيفى ، كأن تنتمى صيغة ما إلى جنس صرفى معين ، وبتغيير إحدى حركات هذه الصيغة نصل إلى جنس صرفى آخر . قارن : إعلام «بكسر الهمزة » بقولنا : أعلام «بفتح الهمزة»

فالصيغة الأولى مصدر الفعل «أعلم» والثانية جمع «علم» وهذا النوع من الأمثلة كثير الورود فى العربية ، نحو إنباء وأنباء ، وإحكام وأحكام .... إلخ .

أما وظائف الحركات على المستوى النحوى فهى ذات خطر وشأن . ويكفى أن ندرك أن الإعراب فى جملته يقوم على الحركات ، فهى علاماته الأصلية فى كل الحالات وهى كذلك دالته فى الإعراب «النائب» فى معظم الحالات ، كما أن الاختلاف فى حركات الإعراب دليل الاختلاف فى الوظيفة النحوية للكلمة ، فالفتحة ، كما هو معروف ، علامة النصب ، فى حين أن الضمة علامة الرفع، والكسرة علامة الجر .

وليس هذا فقط ، فللحركات فى العربية دور فى التفريق بين الأجناس الصرفية كما فى حال المثنى وعلامته الألف وجمع المذكر السالم وعلامته الواو، كما هو مقرر معروف . وهذه الألف إن هى إلا فتحة طويلة ، كما أن الواو لا تعدو أن تكون ضمة طويلة ، وهما فى الوقت ذاته علامتا حالة إعرابية ، هى الرفع فيهما .

ولعله من الطريف أن نذكر فى هذا المقام أن «سلب الحركة » (المسمى عندهم بالسكون) هو الآخر ذو وظيفة صرفية نحوية ذات قيمة معينة فى النظام الإعرابى للغة العربية . فالسكون أو عدم الحركة دليل الجزم فى بعض صور المضارع كما أنه علامة البناء فى صيغ منوعة تنتمى إلى أجناس صرفية مختلفة ، كما يظهر ذلك مثلا فى بعض الأسماء والأفعال (فعل الأمر) والحروف على ما هو معروف لنا جميعا . وأكبر الظن أن هذه الوظيفة الإعرابية للسكون « وهو عدم الحركة » كانت السبب الذى دعا بعض النحاة إلى الحكم على السكون بأنه حركة وأنه رابع الحركات فيها . وربما كان لهم العذر فى هذا الحكم ، حيث رأوه يؤدى وظائف إعرابية تقارن فى الأهمية بوظائف الحركات الحقيقية فى هذا الشأن . والحق أن السكون هو عدم الحركة أو هو لاشئ (صفر) من

الناحيـة النطقيـة ، ومن ثم لايدخل فى عداد الحركات من هذه الناحية ، إذ لا يشترك مع الحركات (أو أى صوت فى اللغة) فى أية خاصة من خواصها النطقية . ولكن هذا العدم أو اللاشئ له دور وظيفى فى اللغة يظهر بصفة خاصة فى الإعـــراب ، وعلى هذا يمكن لنا ، تجاوزا ، عدَّ عنصرا من عناصر النظام الإعرابى فى اللغة العربية أوقل هو «حركة – وظيفيا – وهو عدم الحركة أو اللاشئ نطقا» .

ومادمنا فى مجال ذكر شئ من الخواص الصوتية للغتنا ، جاز لنا أن نشير إلى تلك الخاصة المميزة ، المعروفة «بالتنوين» فالتنوين من الناحية الصوتية نون ساكنة ، ولكنها تختلف عن بقية النونات فى العربية من حيث الموقع والتوزيع فى بناء الكلمة . إن موقعه الصوتى محدد وثابت ، حيث لا يقع إلا في آخر نوع أو نمط معين من الكلمات .

أما من الناحية الصرفية والنحوية فللتنوين جملة مهمة من الوظائف . من ذلك مثلا أنه دليل «التنكير أو الإبهام فى النكرات » . كما فى « رجل » ، ودليل «الشيوع» فى بعض الأعلام ، مثل «محمد» ، ولهذا يجب حذف هذا التنوين عند الإضافة ، والإضافة من شأنها إزالة هذا التنكير وذلك الإبهام . كما أن من شأنها تعيين العلم وتحديده ، فينتفى الشيوع أو شبهته . فليس من الغريب إذن حذف هذا التنوين عند وصف العلم المنون بكلمة «ابن» كما فى نحو «محمد ابن عبد الله» حيث قام الوصف بدور التخصيص أو التعيين ، ومن ثم لاحاجة إلى التنوين .

وما قلناه هنا عن التنوين ينطبق بتمامه على النون فى المثنى وجمع المذكر السالم ، فهذه النون فى رأينا – ورأى غالبية النحاة – هى التنوين ، غير أنه كتب هنا بالنون لاستحالة استخدام رمز التنوين المعروف فى هذا الموقع . وهذه النون كما هو معروف واجب حذفها عند الإضافة ، لأنها رفعت الإبهام والشيوع المفهومين بالتنوين (أى النون) قبل

الإضافة . أما أن هذه النون فى المثنى والجمع تبقى ولا تحذف عند اتصالهما باللألف واللام (الرجلان – المسلمون) فتلك قضية أخرى . ذلك أن الألف واللام هنا للتعريف أى تأهيل الكلمة لأن تقع موقعا نحويا معينا كالابتداء مثلا ، وليست هذه الأداة للتعيين أو التخصيص والتحديد ، إذ مازالت فكرة التعميم والشيوع قائمة بالمثنى والجمع بسبب التعدد . والتعدد يناقض التحديد أو التعيين كما هو واضح ، ومن ثم ثبتت النون . وحذف التنوين فى المفرد المعرف باللام لا يتناقض مع ماقلنا ، لأن هذا الحذف فى هذه الحالة هو الأصل أولا ، ولأن «مفردية» الكلمة ساعدت على إزالة الإبهام أو الشيوع ثانيا ، فلا حاجة إذن إلى التنوين . (١)

وتحريك التنوين (أى النون) فى المثنى والجمع ، على العكس منه فى المفرد إنما كان لسبب صوتى ظاهر ، ذلك أنه وقع فى موقع يوجب تحريكه ، منعا لالتقاء الساكنين . ومع ذلك قد يأتى ساكنا كما فى حالة الوقف ، وهى قاعدة مقررة منصوص عليها فى النظام الصوتى والنحوى ، على ما هو معروف لدى أهل النظر .

ولا ننسى فى هذا المجال أن نشير إلى أن التنوين أيضا هو علامة صرف الكلمة نحويا ، وحذفه دليل منع الكلمة من الصرف والممنوع من الصرف باب كبير متشعب الجوانب ، تتبنى قواعده على ضوابط عدة ، من بينها وجود ظاهرة التنوين أو عدم وجودها ، على ما هو معلوم لنا جميعا . أما وجود النون (أى التنوين) فى المثنى والجمع المذكر الذى لا ينون مفرده «أى الممنوع من الصرف» كإبراهيمين مثلا ، فذلك لأن تنوين مالا ينصرف مقدر ، فقامت النون (أى التنوين) مقامه فى الجمع والمثنى .

---

(١) يفسر بعضهم ثبوت النون فى المثنى والجمع مع وجود أداة التعريف بتفسير آخر ، هو أن النون هنا عوض عن الإعراب بالحركات فى المفرد ، ومن ثَم بقيت . أما النون فى الأفعال الخمسة ، نحو يكتبان – يكتبون إلخ . ففيها شبهة تحتاج إلى بحث مستقل ، ربما أتينا عليه فى فرصة أخرى إن شاء الله .

ويمكن لنا بعد ذلك أن نشير إلى أمثلة أخرى من تلك الظواهر الصوتية التى تمتاز بها اللغة العربية إذا قورنت بكثير من اللغات المعروفة لنا ، والتى لا يدركها كثير من المثقفين العرب ، ولا يعيرها التفاتا ذا بال بعض الدارسين المتخصصين . هذه الظواهر قد تختص بصوت أو مجموعة معينة من الأصوات .

فأول ذلك ما يعرف بالتاء المربوطة . هذه التاء اتفق على رسمها بالرمز [ة] أى بصورة «هاء» فوقها نقطتان . هذا الرمز يتحقق فى النطق الفعلى للغة بصورتين أساسيتين مختلفتين فى الصفات والسمات وفقا للسياق الذى تقع فيه . فهى تنطق تاء خالصة فى وصل الكلام ، ولكنها هاء صرفة فى الوقف ، تقول فى الفصحى : فاطمة بنت أخى (بتاء متلوة بضمة) ولكن هذه فاطمة (بهاء ساكنة) وثم يمكن عدّ نطقها تاء دليلا على وصل الكلام ، كما أن تحقيقها هاء علامة من علامات الفصل أو الوقف .

ومعنى هذا إذن أن نطق (التاء المربوطة) تاء فى الوصل يؤهلها لأن تكون مثلا أو صورة من صور تلك الوحدة الصوتية المعروفة بالتاء [ت] ، على حين يرشحها تحقيقها هاء فى حالة الفصل لأن تنتمى إلى الوحدة الصوتية الأخرى المرسومة بالهاء [o ، بدون نقط] وهى فى الحالة الأولى كذلك لها ما للتاء من صفات ، كما أنها فى الفصل والوقف تنتظم ما للهاء من سمات .

لهذا لم يكن غريبا ولا شاذا عدم تخصيص رمز لها قائم بذاته فى الألفباء التقليدية ، تلك الألفباء التى تعنى فى الأساس برموز الوحدات الصوتية التى من شأنها أن تفرق بين المعانى للكلمات (فارن : باب × ناب) ، ولا تهتم بالإشارة إلى الاحتمالات النطقية للوحدة الصوتية المعينة ، كنطقى الدال مثلا فى عدت وعدنا ، فهى تاء أو أشبه بها فى الكلمة الأولى ، ولكنها دال خالصة في الثانية ، ومع ذلك فالدال وحدة صوتية واحدة .

وعدم ذكر رمز خاص للتاء المربوطة فى ألفباء الوحدات الصوتية لا يعنى

إهمالها أوعدم الاعتداد بها في النظام الصوتى للغة العربية ، لأنها – كما يتضح من المناقشة – تنضم إلى التاء [ت] حينا وإلى الهاء [هـ] حينا آخر ، ومن ثم لم يكن هناك مسوغ علمى للنص على رمز خاص بها فى هذه الألفباء ، ومع ذلك ، فقد أدرك علماء العربية بثاقب نظرهم أن التاء المربوطة – على الرغم من دخولها فى باب التاء مرة وفى باب الهاء مرة أخرى – تختلف عن هاتين الوحدتين (التاء والهاء) فى جملة من الصفات الصوتية والصرفية والنحوية . ومن ثم أتوا برمز لها يدخل فى عداد الرموز الثانوية للألفباء العربية ، كرمز الهمزة [ء] ورمز التشديد [ّ] ورمز السكون [ْ] وهذا الرمز هو رمز [ة] الذى أصبح جزءا لا يتجزأ من قواعد الكتابة الإملائية للغتنا ، والخطأ فيه خطأ إملائى صريح .

وإنه لمن الذكاء والعمق حقا أن كتبوها بهذا الرمز بالذات [ة] إذ هو فى الأساس صورة الهاء (وهذه حالتها فى بعض المواقع الصوتية) وتوجوها بنقطتين إشارة إلى قيمة التاء ، كما هو الحال فى بعض مواقعها ، ووضع نقطتين بالذات (أى لا نقطة أو ثلاث) دليل واضح على هذه القيمة الصوتية الثانية .

فهذا الرمز الثانوى أو الإضافى [ة] للتاء المربوطة حقق لها نوعا من الكيان الذى تستحقه ، ونبه غير العارفين إلى خواصها التى تمتاز بها فى النظام اللغوى للعربية . فهى صوتيا – مثلا – تختلف عن كل من التاء والهاء فى الموقعية وفى تحديد نطق معين لا يتخلف فى كل من سياقيها المعروفين : الوصل والوقف ، إنها لا تكون إلا فى آخر الكلمة، وفى كلمات ذات طبيعة صرفية معينة ، وهى تاء فقط فى الوصل وهاء فى الوقف .

أما من الناحية الصرفية والنحوية فالتاء المربوطة دليل التأنيث فى أجناس خاصة من الكلم ووجودها (مع علل أخرى) يمنع الصرف فى أجناس أخرى، إلى غير ذلك من الخواص الصرفية والنحوية ، كما يتمثل فى عدم جواز جمع

ما اشتمل عليها جمع المذكر السالم ، على ما هو مقرر .

ونأتى بعد ذلك إلى ظاهرة صوتية مهمة تتعلق بمجموعة معينة من أصوات العربية ، وهى ظاهرة التفخيم . والتفخيم – فى أبسط عبارة – أثر سمعى تدركه الأذن نتيجة لعملية فسيولوجية معقدة ، تتعاون فى تشكيلها مجموعة من العوامل أظهرها وأقربها إدراكا :

– تقعير اللسان ، بمعنى انخفاض وسطه نسبيا عند النطق بالصوت المفخم، ويتبع ذلك حتما ارتفاع الجزء الخلفى من اللسان نحو الحنك الأعلي .

– حدوث شئ من التوتر فى أعضاء النطق وبخاصة في أوردة الرقبة ، ويتصل بذلك أو ينتج عنه تعديل فى تجويف الفم والنطق بشدة أو قوة نسبية .

والأصوات المفخمة فى العربية على ضربين رئيسيين : أصوات مفخمة تفخيما كليا ، وأصوات تفخيمها بين بين. أما أصوات النوع الأول فهى الصاد والضاد والطاء والظاء وهى المسماه فى القديم (أصوات الإطباق) وهذه الأصوات الأربعة – فى رأى الجميع بلا استثناء – مفخمة فى كل موقع تقع فيه فى اللغة العربية ، وذلك بقطع النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات . وهى النظير المفخم للسين والدال والتاء والذال. ومن ثم كان تفخيمها ذا قيمة دلالية ، له دور فى التفريق بين المعانى ، بالإضافة إلى قيمته الصوتية .

ومن ثم كان الخطأ فى نطق هذه الأصوات بترقيقها خطأ من ناحيتين : خطأ صوتى وهو أمر معيب غير مقبول للخروج بالصوت المفخم عن طبيعته وسماته ، وخطأ دلالى يؤدى إلى اللبس فى المعنى وغموضه . ونستطيع أن ندرك ذلك من الأمثلة الآتية :

صاد × ساد × ضل × دل ، طاب × تاب ، ظل × ذل

حيث نلحظ اختلافا فى المعنى بين

كل كلمتين متقابلتين ، والسبب فى ذلك واضح ، هو وجود صوت مفخم فى إحداهما ونظيره المرقق فى الثانية . ومعنى هذا – بعبارة اللغويين – أن الصوت المفخم ليس صورة نطقية سياقية للصوت المرقق ، وإنما هو نظيره ، وله قيمته الخاصة به صوتيا ودلاليا . ومعني ذلك أيضا أن نطق هذه الأصوات المفخمة مرققة يؤدى إلى الخلط واللبس بين الكلم فى اللغة العربية ، إذ حينئذ تصير الصاد سينا والضاد دالا والطاء تاءً والظاء ذالا . وبهذا يضيع التفريق بين المعانى كما تضيع القيمة الصوتية المميزة لهذا الصوت أو ذاك .

وأصوات الضرب الثانى من أصوات التفخيم هى القاف والخاء والغين ، وتفخيمها تفخيم (بين بين) . و(البَيْنيّة) هذه تظهر فى سمتين متلازمتين ، هما أن تفخيمها أقل درجة من تفخيم أصوات النوع الأول ، وأن هذا التفخيم « الضعيف » نسبيا إنما يظهر عندما يتلو هذه الأصوات ضم أو فتح (قصير أو طويل) ولكنه يختفى أو يكاد عند كسرها ، إذ هى – حينئذ – إلى الترقيق أقرب .

والخطأ فى نطق هذه الأصوات الثلاثة من حيث التفخيم أو الترقيق خطأ صوتى محض ، لا يؤثر على المعنى ولا يؤدى إلى اللبس فيه ، لانعدام نظائر مرققة لها فى العربية ، على العكس من أصوات الإطباق الأربعة السابقة (ص ض ط ظ) . وعلى الرغم من ذلك فهذا الخطأ – بالإضافة إلى عده خطأ صوتيا فى نطق اللغة – دليل على « تفاهة » المتكلم وسطحية ثقافته اللغوية ، إذ هو عند ترقيقها فى مواضع التفخيم يأتى بأصوات غير مألوفة للأذن العربية على الإطلاق ، بخلاف أصوات الإطباق الأربعة ، فقد يلجأ المتكلم إلى ترقيقها فى مواقف اجتماعية أو درامية معينة ، ويكون نطقه مقبولا فى هذه المواقف بالذات ، لأنه يرمى إلى إحداث تأثير خاص أو تصوير سلوك لغوى معين بقصد التندر أو الفكاهة أو السخرية .

والملاحظ على كل حال أن النساء أكثر ميلا إلى ترقيق أصوات التفخيم بنوعيها، وهو أمر مازلنا نحكم عليه بالخطأ فى إطار اللغة الفصحى .

وهذه الأصوات الثلاثة ، مضمومةً إلى أصوات الإطباق السابقة ، تسمى جميعا بأصوات الاستعلاء فى التراث العربى ، وهى تسمية صحيحة دقيقة ، إذ عند النطق بها جميعا فى حال التفخيم تعلو مؤخرة اللسان نحو الجزء الخلفى من الحنك الأعلى .

أما بقية أصوات العربية فهى (باستثناء اللام والراء) مرققة بطبيعتها وإن كان يلحقها شئ من التفخيم بالمجاورة ، أى بوقوعها فى سياق صوت مفخم سابق أو لاحق وينطبق هذا الذى نقول على الحركات جميعا ، فهى بنفسها لا توصف بتفخيم أو ترقيق وإنما يكون هذا أوذاك بحسب سياقها الصوتى . لاحظ الأمثلة الآتية :

تاب × طاب و بت × بط

حيث جاءت الفتحة الطويلة (الألف) والباء مرققتين فى الكلمة الأولى ، ولكنهما مفخمتان فى الثانية وكذلك جاءت الباء وفتحتها مرققتين فى الكلمة الثالثة على حين أصابهما التفخيم فى الرابعة ، وإنما كان هذا أو ذاك بسبب طبيعة الأصوات المجاورة من حيث التفخيم والترقيق .

أما اللام والراء فلهما حالات خاصة تستدعى نظرا مستقلا ، لاختلاف أحوالهما من هذ الناحية عن كل ماسبق ذكره .

اللام صوت مرقق بطبيعته ولكنه ينفرد بأحكام خاصة من حيث الترقيق والتفخيم فى لفظ الجلالة (الله) وحده ، فهو فى هذا اللفظ يفخم إذا سبق بضم أو فتح ولكنه يرقق إذا جاء بعد كسر تقول : (دَعَوْا الله) و (بارك الله فيك) بالتفخيم ولكن : (بسم الله الرحمن الرحيم) و (أفى الله شك ؟) بالتوفيق وإلى هذه الأحكام أشار واحد منهم بقوله :

وفخم اللام من اسم الله
عن فتح أو ضم كعبد الله (١)

والراء في اللغة العربية الفصحى صوت ينفرد بمجموعة من السمات النطقية التى تخفى على كثير من المثقفين وبعض المتخصصين ، حيث يأتون بها على وجه غير صحيح من حيث التفخيم والترقيق ، وذلك لأسباب نجمل منها مايلى :

* التأثر بما يجرى فى اللهجات العامية من خلط فى نطق هذا الصوت واختلاف واضح فى أدائه من لهجة إلى أخرى ، بحسب البيئة أو الثقافة أو هما معا . فهناك قوم يرققون هذا الصوت حيث يجب التفخيم ، وآخرون يفخمون حيث لا مسوغ له ، وفرقة ثالثة يلتبس عليها الأمر ، فتخلط بين الحالين ، وربما يأتى الواحد منهم بصورتين مختلفتين للراء فى الكلمة الواحدة أو السياق الصوتى الواحد .

* المروىّ لنا أنه كان هناك اختلاف بين القبائل العربية فى القديم فى نطق هذا الصوت من حيث التفخيم والترقيق .

* روى خلاف واضح بين القراء أنفسهم فى نطق الراء فى مواقع معينة ، كما يظهر ذلك فى قراءة «ورش» و«حفص» .

* صعوبة استيعاب القوانين والضوابط التى حددها أهل الثقة للإتيان بهذا الصوت مفخما أو مرققا ، كما يتضح مما يلى :

جرى معظم الثقات على ذكر ضوابط الترقيق فى الراء بشئ من التفصيل ، دون النص على تفريعات أحوال التفخيم وإمكاناته السياقية المتعددة . وربما كان ذلك منهم لشيوع ظاهرة التفخيم

(١) كلمة (عبد) هنا تقرأ بفتح الدال ليتحقق التفخيم فى لام لفظ الجلالة وهى مخالفة نحوية جائزة فى مثل هذه الحالة ، إذ قصد بها التمثيل والتوضيح .

فى الراء وكثرة ورودها كثرة يصعب معها وضع ضوابط تفصيلية لها ، حتى إن بعضهم يقرر أن الراء من طبيعتها التفخيم ، ومعناه أن الترقيق نوع من الاستثناء .

المروى عن هؤلاء الثقات أن الراء يصيبهاالترقيق فى حالتين رئيسيتين هما :

* إذا جاءت مكسورة «أى متلوة بكسر» بقطع النظر عن طبيعة الصوت السابق أو اللاحق لها ، كما فى قوله تعالى : "والفجر وليالٍ عشر" و " فى الرقاب "ورجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله " وكذلك في نحو "بشرى" بالإمالة إذ حركة الإمالة تدخل في إطار الكسرة ، أو هى أقرب إليها من الفتح على ما هو معروف .

* إذا وقعت ساكنة بعد كسر . وذلك بشرطين : أولهما : أن تكون الكسرة أصلية ، لا عارضة

ككسرة همزة الوصل أو الكسرة التى يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين . ثانيهما: ألا يقع بعدها صوت استعلاء (ص ض ط ظ خ غ ق) ويتحقق هذان الشرطان فى نحو« فرعون » و« مرية » . .

فإن كانت الكسرة عارضة فخمت الراء نحو «اركعوا» «إن ارتبتم» وكذلك تفخم الراء الساكنة المسبوقة بكسرة إذا وليها صوت استعلاء ، مثل «فرقة – قرطاس – مرصاد» .

ويلحق بهذه الحالة الثانية الراء الساكنة الواقعة بعد إمالة أو ياء ساكنة ، حيث يصيبها الترقيق أيضاً ، كما فى نحو« نار » بالإمالة « خبير – خير » وواضح أن الترقيق هنا واقع فى حدوده الصوتية ، إذ الإمالة نوع من الكسر أو هى قريبة منه ، والياء فى « خبير » إن هى إلا كسرة طويلة « وسموها ياء ساكنة وفقاً لاصطلاحهم » . والياء الساكنة فى « خير » فيها شبهه الكسرة لأنها فى هذا الموقع تتسم بشىء من صفات الكسر ، وتقرب منه فى المخرج .

وفى هذا المقام أيضاً نصوا على ترقيق الراء الساكنة إذا وقعت بعد كسرة وفصل بينهما بساكن ، كما فى نحو «قِدْر» و « كِبْر » بكسر القاف والكاف وسكون الراء فيهما . وهذا الأمر واضح كذلك ، يمكن فهمه وتفسيره ، حيث إن الراء الساكنة ، ما زالت مسبوقة بكسرة أصلية والفصل بالساكن كلا فصل ، فلا يحجب تأثير الكسرة السابقة وعملها أو دورها فى الترقيق .

والملاحظ على أية حال أن الراء فى كل هذه الصور الفرعية الملحقة بالحالة الثانية من حالات ترقيقها ذات وضع خاص : إنها فى هذه الصور كلها لا تكون إلا فى آخر الكلمة وفى حالة الوقف بالذات ، إذ لا يمكن وقوعها ساكنة فى هذا السياق الصوتى الذى وقعت فيه إلا منطوقة موقوفاً عليها .

وتفسير ذلك أن التركيب المقطعى فى اللغة العربية يمنع وقوع أى صوت ساكن « خال من الحركة » بعد حركة طويلة كما فى « نار » بالإمالة و« خبير » بباء المد أو الكسرة الطويلة ، إلا فى الوقف [1] . وكذلك يمنع التركيب المقطعى للغتنا توالى ساكنين ، أى اجتماع صوتين صامتين «خاليين من التحريك » فى أى موقع من مواقع الكلمة إلا فى آخرها . ومن الطبيعى أن ذلك لا يتحقق إلا فى حال الوقف كما فى « خَيْر » و « قِدْر » و«كِبْر»، وهى الأمثلة المذكورة سابقاً . ولعل عبارتهم المشهورة : " لا يجوز التقاء الساكنين " تفسر كل ما قلنا ، أما جواز هذا الالتقاء فى الوقف ، فذلك لتحقيق وظيفة نحوية مهمة ، هى « الوقف » وهو باب فى قواعد اللغة معروف ، وخاصة من خواص الأداء النحوى والصوتى فى العربية .

ومن الواضح أن النص على ترقيق الراء ، يعنى – ضمنا – وقوع التفخيم فى غير هذا المنصوص عليه ، أو بعبارة أخرى ، تفخم الراء إذا وقعت مضمومة أو مفتوحة مطلقاً وكذلك إذا وقعت ساكنة

---

(١) وهناك حالة ثانية يجوز فيها وقوع الصوت الساكن بعد حركة طويلة « حرف مد » وهذا إذا كان هذا الصوت الساكن مدغما فى مثله ، كما فى مثل « الضالين » حيث وقعت اللام الأولى ساكنة بعد حرف مد وهى مدغمة فى اللام الثانية .

باستثناء السياقات الصوتية المذكورة فى الحالة الثانية من حالات الترقيق وصورها الفرعية الملحقة بها .

وإلى هذا كله أشار بعضهم بصورة مجملة بقوله :

ورقّق الراء إذا ما كسرت
كذاك بعد الكسر حيث سكنت
ما لم تكن من قبل حرف استعلا
أو كانت الكسرة ليست أصلاً

وإلى هنا يكفى أن نقرر أن ما أتينا به فى هذه العجالة أشبه بحسوة طائر من بحر العربية الزاخر بالسمات والصفات الصوتية التى تمنحها نوعا من التفرد وضرباً من الخصوصية ، وأن ما ذكرناه هنا مجردُ دلائل يسترشد بها الدارسون والراغبون فى الوقوف على شىء من أسرار لغتهم العربية .

كمال بشر

عضو المجمع